الصين المحرّك العالمي للائتمان

«ساكسو بنك»: مشهد اقتصادي يسوده الأفول والانحسار

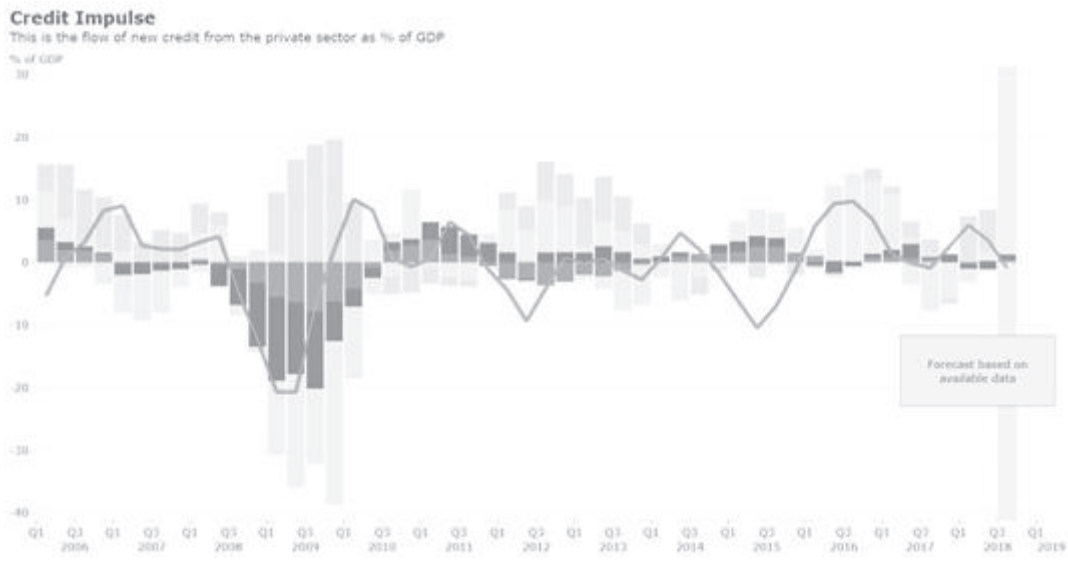

قال رئيس قسم التحليل الشامل لدى 'ساكسو بنك' كريستوفر ديمبيك لقد عاد الدافع الائتماني العالمي للهبوط مجدداً، لاسيما في اقتصاديات الأسواق المتقدمة. ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى تطبيع السياسة النقدية. ويعتبر تباطؤ الدافع الائتماني نذيراً بتوجه النمو والطلب المحلي نحو التباطؤ ما لم تتفق الاقتصادات الكبرى في العالم على اتخاذ خطوات منسقة على نطاق واسع في عام 2019.

و»تزداد مؤشرات هبوط الاقتصاد الأمريكي، مما سيدفع بنك الاحتياطي الفيدرالي نحو إيقاف مؤقت لسياسته النقدية خلال الربع الأول من عام 2019 على أقل تقدير، وربما لفترة أطول» «تعتبر الصين المساهم الإيجابي الرئيسي في الدافع الائتماني العالمي» الانخفاض إلى مستويات تلامس الصفر، بدون الصين»

وتابع: عاد الدافع الائتماني العالمي — المشتق الثاني من نمو الائتمان العالمي والدافع الرئيسي لعجلة النشاط الاقتصادي — إلى الهبوط مجدداً عند 3.5% من الناتج المحلي الإجمالي قياساً بـ 5.9% في الربع السابق. وفي الوقت الراهن، ظهر تباطؤ الدافع الائتماني في نصف الدول التي شملتها عيّنة الدراسة، وتمثل 69.4% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

ومع بعض الاستثناءات الواضحة، مثل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والمملكة المتحدة، يبدو الدافع الائتماني أكثر بطئاً في الأسواق المتقدمة بينما تشهد الأسواق الناشئة زيادة كبيرة في تدفق الائتمانات الجديدة. ويمكن النظر إلى الدافع الائتماني الأعلى في دول الأسواق الناشئة باعتباره نتيجة مباشرة للتدابير المتخذة لدعم النشاط الاقتصادي في مواجهة الرياح المعاكسة المستمرة (انخفاض السيولة وارتفاع تكاليف التمويل بالدولار، وظروف التمويل المتدهورة).

وفي الجهة المقابلة، يرجع الاتجاه السلبي الأكثر وضوحاً في دول الأسواق المتقدمة إلى تطبيع السياسة النقدية. وفي منطقة اليورو، لا يزال الدافع الائتماني منخفضاً إلى مستويات تلامس الصفر، مما يشير إلى انطلاق دورة ائتمان جديدة تتسم بمستويات أعلى من التقييد. وينذر وضع الدافع الائتمائي العالمي بتباطؤ حتمي لمستويات النمو والطلب المحلي، نظراً لارتباطهما بشكل كبير مع الدافع الائتماني، ما لم تتفق الاقتصادات الكبرى في العالم على اتخاذ خطوات منسقة على نطاق واسع في عام 2019.

كما هي الحال في الربع السابق، تعتبر الصين المساهم الإيجابي الرئيسي في الدافع الائتماني العالمي. وسيؤدي استثناء الصين إلى اقتراب الدافع الائتماني العالمي من مستويات تلامس الصفر. وتمثل المحفزات الصينية 34% من النمو العالمي، وهو ما يعادل مساهمة الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة اليورو مجتمعة، وحوالي 70% من نمو التصنيع في الأسواق الناشئة الآسيوية. وقد شهد الدافع الائتماني الصيني انعكاساً نحو الارتفاع عند 7.4% من الناتج المحلي الإجمالي في الربع السابق، وهو أعلى مستوياته منذ عام 2013، مع انخفاض طفيف في الوقت الراهن عند 6.6% من الناتج المحلي الإجمالي.

ونتوقع أن يحافظ الدافع الائتماني على قوته في الأرباع المقبلة بالتوازي مع تركيز الصين على التوجه نحو توفير دعم اقتصادي أكبر للتخفيف من تأثيرات الحرب التجارية. وربما يتم استبعاد مسألة المحفزات المالية والنقدية عن طاولة النقاشات جراء مخاوف صناع السياسة حيال مدى استقرار اليوان. ومع ذلك، يبدو احتمال سياسات جديدة لفتح الأسواق، بما في ذلك تخفيض الرسوم الجمركية على المزيد من السلع، وتخفيض نسبة متطلبات احتياطي البنوك، مرتفعاً خلال الربع الأول من عام 2019.

المنتجون في الاتحاد الأوروبي يخافون من الإغراق

الأوروبيون يفرضون رسوماً على الصلب

مصنع للصلب

أفادت الجريدة الرسمية للاتحاد الأوروبي بأن التكتل المؤلف من 27 دولة سيفرض قيوداً على واردات الصلب، بدءاً من اليوم السبت رداً على الرسوم الجمركية التي فرضها الرئيس الأميركي، دونالد ترمب، على المعادن.

وتشمل القيود حصصاً لواردات الصلب، في استجابة لمخاوف المنتجين في الاتحاد الأوروبي الذين يقولون إن أوروبا قد تتعرض لإغراق بالصلب الذي لم يعد يجري تصديره إلى الولايات المتحدة.

وستكون هناك سقوف للدول الرئيسية المصدرة، وستطبق الحصص لفترات مدة كل منها ثلاثة أشهر، بهدف كبح المخزونات. ومصدرو الصلب الرئيسيون إلى الاتحاد الأوروبي هم الصين والهند وروسيا وكوريا الجنوبية وتركيا وأوكرانيا.

وقالت المفوضية الأوروبية إن الإجراءات الجديدة من المنتظر أن تبقى سارية لما يصل إلى ثلاث سنوات، لكن يمكن مراجعتها في حالة تغير الظروف. ومن المنتظر أن ترتفع الحصص بنسبة 5% بدءا من أول يوليو 2019، وأن تزيد مرة أخرى بنفس النسبة بعد ذلك بعام.

وأضافت المفوضية، التي أجرت تحقيقاً، أن أحجام واردات الاتحاد الأوروبي من الصلب زادت بشكل كبير من مارس 2018، عندما فرضت الولايات المتحدة رسوماً جمركية بنسبة 25% على واردات الصلب و10% على واردات الألومنيوم. وفي يونيو، مددت واشنطن هذه الإجراءات لتشمل الاتحاد الأوروبي.

وسيستثني الاتحاد بعض الدول النامية وجنوب أفريقيا ودول المنطقة الاقتصادية الأوروبية، وأبرزها النرويج، من الحصص.

«أدنوك» تمنح «أوكسيدنتال بتروليوم» امتيازا في قطاع بري

مشروع للنفط لشركة أوكسيدنتال

أعلنت شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك) أمس السبت عن توقيع عقد مع شركة أوكسيدنتال بتروليوم، ومقرها الولايات المتحدة، لاستكشاف وتطوير وإنتاج النفط والغاز في منطقة برية تعرف باسم (المنطقة البرية رقم 3).

وسيكون لشركة أوكسيدنتال حق امتياز مدته 35 عاما وستستثمر 244 مليون دولار خلال مرحلة التنقيب في المنطقة التي تقع على 5782 كيلومترا مربعا في الظفرة بإمارة أبوظبي.

النفط يصعد 3 بالمئة بدعم من بيانات الوظائف في أميركا وعقوبات فنزويلا

النفط يصعد 3بالمئة بدعم من بيانات الوظائف في أمريكا وعقوبات فنزويلا

صعدت أسعار النفط ثلاثة في المئة بدعم من بيانات قوية للوظائف في الولايات المتحدة وعلامات على أن عقوبات أمريكية على صادرات فنزويلا ساعدت في تقليل المعروض من الخام.

ولقيت الأسعار دعما أيضا من بيانات أظهرت أن شركات الحفر النفطي في أمريكا خفضت عدد حفارات النفط هذا الأسبوع.

وأنهت عقود خام القياس العالمي مزيج برنت جلسة التداول مرتفعة 1.91 دولار، أو 3.14 بالمئة، لتبلغ عند التسوية 62.75 دولار للبرميل، منهية الأسبوع على مكاسب بحوالي 2 في المئة.

وصعدت عقود خام القياس الأمريكي غرب تكساس الوسيط 1.47 دولار، أو 2.73 بالمئة، لتبلغ عند التسوية 55.26 دولار للبرميل موسعة مكاسبها على مدار الأسبوع إلى 3 في المئة.

وقفزت أسعار النفط إلى أعلى مستوياتها للجلسة بعد أن قالت شركة بيكر هيوز لخدمات الطاقة إن شركات الحفر النفطي في الولايات المتحدة خفضت عدد حفارات النفط النشطة لرابع أسبوع في الأسابيع الخمسة الماضية. وكانت بيانات الأسبوع الماضي قد أظهرت أن عدد الحفارات في يناير كانون الثاني سجل أكبر هبوط شهري منذ أبريل نيسان 2016.

ويعتقد محللون أن سوق النفط ستكون أكثر توازنا في 2019 بعد تخفيضات في الإمدادات من منظمة أوبك.

الذهب ينخفض بعد بيانات الوظائف الأميركية

تراجعت أسعار الذهب متضررة من بيانات قوية بشأن الوظائف في أمريكا، لكنها سجلت ثاني أسبوع من المكاسب بدعم من تلميح مجلس الاحتياطي الاتحادي إلى أنه سيتأنى في رفع أسعار الفائدة.

وانخفض الذهب 0.2 بالمئة في المعاملات الفورية إلى 1317.60 دولار للأوقية (الأونصة) في أواخر جلسة التداول بالسوق الأمريكي بعد أن سجل في جلسة الخميس أعلى مستوى في تسعة أشهر عند 1326.30 دولار للأوقية.

وينهي المعدن الأصفر الأسبوع على مكاسب قدرها 1.2 بالمئة. وقفز الذهب حوالي 14 بالمئة منذ أن هوى إلى أدنى مستوياته في أكثر من عام ونصف في أغسطس آب، فيما يرجع في الغالب إلى اضطرابات أسواق الأسهم وتوقعات بأن البنك المركزي الأمريكي قد يوقف دورة لزيادات أسعار الفائدة. ومن بين المعادن النفيسة الأخرى، صعد البلاديوم 0.5 بالمئة إلى 1350.00 دولارا للأوقية، بينما ارتفع البلاتين 0.3 بالمئة إلى 822.00 دولارا للأوقية.

وهبطت الفضة واحدا بالمئة إلى 15.90 دولار للأوقية، بعدما كانت قد ارتفعت في الجلسة السابقة إلى أعلى مستوى منذ يوليو تموز 2018 عند 16.19 دولار للأوقية.

«البنك الأوروبي»: 1.1 مليار يورو دعم للحكومة اللبنانية الجديدة

أكد البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير تعهدا بإنفاق 1.1 مليار يورو على مدار السنوات الست القادمة في لبنان، بعد أن شكلت البلاد حكومة جديدة بعد تسعة أشهر من المشاحنات.

وقالت جريتشين بيري رئيسة عمليات البنك في لبنان والتي رحبت بأنباء تشكيل الحكومة "في المؤتمر الاقتصادي للتنمية من خلال الإصلاحات ومع الشركات (سيدر)... توقعنا أنشطة بقيمة 1.1 مليار يورو (1.26 مليار دولار) على مدار ست سنوات لخطة إنفاق استثماري لمشاريع في البنية التحتية وقطاعات أخرى" في إشارة إلى المؤتمر الاستثماري الذي عقد في باريس في أبريل نيسان العام الماضي.

وأضافت بيري قائلة "يظل هذا هدفنا. نرى فرصا كثيرة في قطاع الطاقة، بما في ذلك الطاقة المتجددة واستثمارات في الاقتصاد غير الملوث للبيئة والأنشطة الزراعية والتصنيع والخدمات والمناطق الصناعية والمشاريع المحلية والبنية التحتية".

تعويضات الركاب كلفت «لوفتهانزا» 500 مليون يورو في 2018

قال مسؤول كبير في لوفتهانزا إن شركة الطيران الألمانية أنفقت 500 مليون يورو (573 مليون دولار) على تعويضات للركاب عن تأجيل وإلغاء رحلات العام الماضي.

ولم يتمكن متحدث باسم لوفتهانزا أن يؤكد الرقم الذي ذكره تورستن لانج رئيس قسم مشتريات الوقود بالشركة.

لكن المتحدث قال إن فاتورة المجموعة لمثل هذه المشاكل تضاعفت إلى 350 مليون يورو في الأشهر التسعة الأولى من العام. ومن المنتظر أن ينشر الرقم للعام بكامله الشهر القادم.

وواجهت لوفتهانزا صعوبات العام الماضي، مثل منافسيها، في مجاراة طلب متزايد على السفر جوا في أوروبا.

شراكات سعودية. إماراتية ترفع الاستثمار 25 بالمئة بـ5 أعوام

حث المشاركون في الملتقى الاقتصادي السعودي الإماراتي الذي عُقد في الرياض أمس، فرص الاستثمار في التجارة والصناعة والتكنولوجيا والصرافة والخدمات المالية والأمن الغذائي والطاقة والاستشارات والإعلام، وذلك بحضور ماجد القصبي وزير التجارة والاستثمار السعودي، وسلطان المنصوري وزير الاقتصاد الإماراتي.

ويأتي الملتقى في وقت نمت فيه الاستثمارات السعودية المباشرة في الإمارات بأكثر من 25% خلال السنوات الخمس الأخيرة، وفقا لما نقلته صحيفة «الشرق الأوسط».

وأكد القصبي أن رؤية البلدين تهدف إلى النمو المستدام وأن تكون السعودية والإمارات من كبرى اقتصادات العالم، والإسهام في فتح مجالات وفرص استثمارية أرحب للقطاع الخاص الذي يعد المحرك الرئيس للاقتصاد.

وأضاف أن التحديات الاقتصادية العالمية تتطلب من الجميع في القطاعين العام والخاص مضاعفة الجهود لمواصلة الانفتاح الاقتصادي وتهيئة البيئة التجارية والاستثمارية، متطلعاً إلى أن يخرج الملتقى بمبادرات تسهم في تعميق الشراكة بين البلدين لخدمة المصالح المشتركة والوصول باقتصاد الدولتين إلى مستويات متقدمة.

إلى ذلك، أوضح المنصوري، أن مسيرة الشراكة والتنمية مستمرة بين البلدين اللذين يمثلان النموذج الأبرز للأخوة والشراكة، فضلاً عن تعاضد المواقف في مختلف المجالات، وبما يتجاوز حدود المصالح المشتركة، مشدداً على أهمية التكاتف في وجه التحديات والعمل معاً من أجل المستقبل.

وتطرق إلى أن البلدين قطعا خطوات كبيرة في توحيد الطاقات وتعزيز التكامل خلال السنوات الماضية في المجال الاقتصادي على وجه الخصوص.